وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد حميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص : قانون دولي إقتصادي

الموسومة ب

الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالب:

- بلخلفة هشام

تحت إشراف الأستاذ :

-بن طرية معمر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ :	**حميدة فتح الدين**	رئيسا
الأستاذ :	**بن طرية معمر**	مشرفا
الأستاذ :	**بن بدرة عفيف**	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

قائمة المختصرات

أ – باللغة العربية

ج ر = الجريدة الرسمية

ق.م.ج = القانون المدني الجزائري

ق.إ.م.إ = قانون الإجراءات المدنية والإدارية

ق.ت.إ = قانون تطوير الإستثمار

ق.ت = القانون التجاري

ق.م.ف = القانون المدني الفرنسي

ص = صفحة

ط = طبعة

م.ق = مجلة القضائية

ب – باللغة الفرنسية

Art = article

Ccf = code civil français

Civ = arrêt d'une chambre civile de la cour de cassation

Obs = observation

P = page

Rep = répertoire

إهداء :

إلى أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة

إلى إخوتي

وإلى كل الأحباب والأصدقاء

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع .

شكر و عرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحس وتدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل،ونتقدم إليهم بالإمتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح،مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا و تغذية إرادتنا .

وإلى الأستاذ بن طرية معمر على قبوله الإشراف على مذكرة تخرجي وعلى توجيهاته القيمة .

أقول شكرا إلى كل من قدم لنا العون والنصح، وإلى من حفزنا على العمل.

والحمد الله من قبل ومن بعد ن فهو ولي التوفيق.

الـــمقدمـــــة

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر وسائل التمويل الدولي فعالية لما يتوفر عليه من مزايا عدة، يتمثل أبرزها في توفير فرص عمل و نقل التكنولوجيا، كما يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا ونظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للإقتصاديات الوطنية وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول النامية، ناهيك عن الدول المتقدمة للإستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها .

هذا و تعتبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في التسعينيات من القرن العشرين حيث يتم الإعتماد في تمويل الفجوة بين الإستثمار و المدخرات المحلية، لذا تسعى مختلف دول العالم إلى جذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لما لها من مردودية إيجابية على عملية التنمية الإقتصادية.

وإدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، تبذل الدول خاصة النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري بما يتوافق مع هذه المحددات، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا و الحوافز، على النحو الذي يستقطب الشركات المتعددة الجنسية، ذلك لأن رأس المال الأجنبي لا يتوطن إلا في البيئات الأكثر استقرارا وملائمة.

وتعتبر الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي سعت منذ التسعينات إلى تطوير مناخها الاستثماري، و ذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات هيكلية و وضع آليات اقتصادية و قانونية متنوعة تتضمن استخدم نظام الحوافز و الضمانات و الامتيازات المالية بهدف الرفع من إمكانات الدولة في الحصول على أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى

توقيع جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية و المتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة في جميع المجالات و السعي الجاد إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ومن أبرز الإصلاحات التي باشرتها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار، حيث تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي بين الإرادة القوية التي أبدتها الدولة من أجل ترقية الاستثمار من خلال سياسات تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح الاقتصادي، و الأمر رقم03/01 الصادر في أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله حيث قدم العديد من الحوافز التي تعمل على إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مستهدفا الحد الأدنى من التشوهات الهيكلية و تحقيق الاستقرار للسياسات النقدية و المالية و تحرير أوجه النشاط الاقتصادي و تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى تحديد الإطار المؤسساتي المنظم للاستثمار، هذا فضلا مساعي الدولة في الرفع من إمكانيات البلد لاكتساب التكنولوجيا و مسايرة التطورات العالمية خاصة في مجال البحوث العلمية و الابتكارات الحديثة التي بإمكانها جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تحسين أدائها وترتيبها في بعض المؤشرات الدولية التي تعكس مدى تطور مناخ الإستثمار و الأداء الإقتصادي للبلد.

أولا الإشكالية :

ما هو واقع سياسات الإستثمار في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في :

- ماهي سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفزا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما اثر سياسات الاستثمار على تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري ؟

ثانيا فرضيات البحث : يتطلب تحليل الإشكالات السابقة صياغة مجموعة من الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة:

– تتمثل سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام الموارد الترويجية المتاحة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للتشريعات المعمول بها في الاقتصاد.

–يعمل المناخ الاستثماري على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات بهدف القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا واسعة للاستثمار.

–تواجه سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من المعوقات القانونية والإدارية و الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من هذا النوع من الاستثمارات.

– في إطار الإجراءات المكملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري في العديد من المجالات خاصة في القطاع الصناعي.

ثالثا أهمية الدراسة :

يعتبر إستثمار الأموال سواء المحلية منها أو الأجنبية في أي إقتصاد المحرك الرئيسي لعملية التنمية، و تتجلى أهمية الدراسة من خلال ما توليه الدولة الجزائرية من أهمية بالغة في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، و إظهار مساعي و مجهودات الجزائر في سبيل تشجيع و تطوير الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

رابعا أهداف الدراسة :

تستهدف هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف ومنها : إعطاء نظرة شاملة حول الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحليل و تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر، ومحاولة إظهار دور الإصلاحات الإقتصادية و الحوافز الممنوحة في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، و التعرف على دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية .

خامسا هيكل البحث :

تبعا للأهداف المتوخاه من الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:حيث يتناول الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالتطرق إلى مبحثين ، خصص الأول لدراسة المفاهيم العامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر دوافعه، نظريات وإنعكاسه.

أما الفصل الثاني والمعنون بإستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الإقتصادي في الجزائر فقد تم تقسيمه هو الأخر إلى مبحثين خصص الأول لدراسة سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والمبحث الثاني لدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي في الجزائر.

تمهيـــد

تتسم البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة باحتدام التنافس بين الدول المتقدمة و النامية على حد سواء على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولأنها تشكل أحد أهم وسائل تنمية و تنويع الموارد المالية و نقل التكنولوجيا و المعرفة و توفير مناصب شغل و غيرها، و تعتبر من المتغيرات المؤثرة في تطور الدول و نموها ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد و قدراته على التكيف مع التطورات العالمية خاصة في ظل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و التدفقات المالية.

و تختلف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى و يتوقف ذلك على عوامل متعددة بعضها اقتصادي و تسويقي و البعض الأخر قانوني و سياسي، و نظرا لاهتمام الدول خاصة النامية منها بمناخ الاستثمار و تحسين محددات جذبه بدافع الاستفادة من مزاياه، تعددت أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها الاستثمارات القائمة بدافع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في البلد المضيف، و منها الاستثمارات المصنفة على أساس معيار الملكية و الشراكة.

و قبل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لابد لنا أولا أن نعرج إلى آراء و تعريفات الباحثين و الإقتصاديين في محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح للإستثمار الأجنبي المباشر ،والوصول إلى أهم مظاهره وأشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

وفي هذا السياق سنعمل على التفصيل أكثر من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر – دوافع، نظريات و إنعكاسه

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل و مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي، و عاملا أساسيا في ربط و تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خاصة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي البديل عن القروض الأجنبية و وسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية و دعم النمو**1**.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : تعريف الإستثمار

" إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه"**2**

" أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشان إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للاستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه :عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح " .

في حين عرفه آخرون بأنه: عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية "**3**

1محمد محمد أحمد سويلم ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 2009 .، ص23

2 .موسى بودهان ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلات ، الجزائر، دار مدني ، 2006 ، ص10

3 .مبارك سلوس ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001 ، ص115

" كما يعرف أيضا على أنه :النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة"

الفرع الثاني : ظهور الإستثمار الأجنبي المباشر

ظهر مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتمويل الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة عام1991 الأمر الذي أدى رجال الاقتصاد تأصيل أسباب التخلف الإقتصادي1، التعرف على السياسات والأساليب التي من شأنها أن تأخذ بيد البلدان النامية وتساعدها على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .وقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه العامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا على أنه من أهم الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ندرة ونقص رأس المال الذي يتوافر لدى هذه الدول وعدم كفايته لتمويل الإستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية ومن أجل الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، وجب الاستعانة بأحد وسائل التمويل الدولي التالية:

أولا:الإعانات والمنح الأجنبية

بنوعيها النقدي والعيني، وهي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط ميسرة ولا تتحمل عليها الدولة أعباء (فوائد)، فتنطوي على تحويل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا بهدف تحقيق التنمية إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بها والاعتماد عليها لأنها مرتبطة بطبيعة العلاقات السياسية الدولية.

ثانيا :القروض الخارجية

وهي مبالغ تحصل عليها الدولة النامية من دولة أخرى أو من هيئة دولية، وتتعهد بسدادها في آجال محددة وتؤدي عنها فوائد متفق عليها، إلا أن هذه الوسيلة يعاب عليها الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الحصول على القرض فهي لا تتاح للجميع، فضلا عن الشروط القاسية التي قد تصل إلى حد المساس بسيادة الدولة المدينة واستقلاليتها 2

---

1 عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات حتى الكويز)** الدار الجامعية،مصر، 2006 ،ص 66

2 نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 ، ص 4

ثالثا :الاستثمارات الأجنبية

هي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة **1**.

الفرع الثالث : تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للإستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب ما يواجهه الباحثون في هذا الميدان، وهذا راجع بدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له، لذلك سنحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثين الإقتصاديين في هذا الصدد: الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار »: ماجد أحمد عطاء الله – « يعرف الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر**2**.

-تعريف صندوق النقد الدولي: (FMI)

هي تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع **3** .

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمارات) وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تملك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10 من أسهم العادية أو القوة الصوتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى وتتفق هذه الهيئات على النقاط الآتية:

---

1 نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص ج

2 ماجد أحمد عطا الله، **إدارة اللاستثمار**، طبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص 99

3 عبد السلام أبو قحف، **نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989 ، ص 13

-نسبة 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الإستثمار.
-امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.
-التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر.
-سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.
ويتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى، بأنه يتضمن تحركات رأس المال فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، فضلا عن أي مشاركة المستثمر في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة، والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار وبالتالي يقل عنصر المخاطرة[1] .

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي للإستثمار الأجنبي المباشر:

هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية...الخ أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة[2] .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية، وعادة ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية والسوق المناسبة والموارد البشرية الكفأة للقيام بالعملية الإنتاجية.

---

1 علواش محمد، **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013 -2014 ص 06
2 نشأت علي عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2012 ، ص 205

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه : "ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها " 1 .

يتضح من التعريفات السابقة أن ":المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح 2 .

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها (JOINT VENTURE) أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة " 3 .

---

1 بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان 2007 ص 19

2 حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 ، ص3

3 أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، عدد3 ، الجزائر ، 2004 ، ص159

الفرع الرابع : حوصلة حول تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي للإستثمار الأجنبي المباشر:
هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية...الخ . أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة **1** .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج، وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية، وعادة ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإستثماراتها في دول تتوفر على الموارد الطبيعية والسوق المناسبة والموارد البشرية الكفأة للقيام بالعملية الإنتاجية.

الفرع الخامس : مكونات رأسمال الإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه " :رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر "**2** .

ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:**3**

أولا : رأس المال حقوق الملكية

يشتمل رأس المال حقوق الملكية على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة بالإضافة إلى المساهمات في رأس المال مثل توفير الألات و المعدات.

---

1 نشأت علي عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2012 ، ص 205

2 طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006 ، ص3

3Maitena duce , definition of foreign direct investment, a methodological note , banco de espana , final draft , july 31, 2003 ,page 5.

ثانيا :العوائد المعاد استثمارها

تشمل العوائد المعاد استثمارها نصيب المستثمر المباشر (نسبة اشتراكه في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة و الزميلة كالأرباح، و نصيبه من عائدات الفروع المحولة إليه، و تعامل العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة **1.**

ثالثا :رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات

تتضمن رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات عمليات اقتراض و إقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين و إئتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة و الزميلة من جهة ثانية .

إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للاستثمار تسير و تراقب من طرف مؤسسة الاستثمار و التي تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد بلد أخر نسبة % 10 أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة مؤسسة مساهمة، أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة، و تشتمل مؤسسات الاستثمار على ثلاثة أنواع :

- **المؤسسات التابعة أو المنتسبة** : حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من % 50 من الأسهم العادية أو القوة التصوتية، و يحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس الإدارة.
- **المؤسسات الزميلة** : و هي المؤسسة التي يمتلك فيها المستثمر غير المقيم من % 10 إلى % 50 من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.
- **الفروع** : و هي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث مقيم، و تأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1. فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2. شركة غير مساهمة مملوكة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
3. أراضي أو مباني سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة للمستثمر أجنبي مقيم.

---

1 مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة

والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، 2010 ، ص 04 متاح على الموقع:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/kafri.pdf تاريخ الإطلاع 2018/03/22

4 . معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد غير الاقتصاد الذي يقيم به المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (كالسفن، الطائرات، معدات التنقيب عن النفط و الغاز الطبيعي)

المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطلق يتم تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنواع متعددة كما أن له خصائص يتميز بها عن الأنشطة الأخرى.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هي كالتالي:

أولا:الاستثمار المشترك

يعرفه كولدي« بأنه أحد المشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة وبراءات الإختراعات أو العلامة التجارية...الخ » 1.

أما « بتريسترا فيري» يرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه 2

ويقترح « ليفنجستون » في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أمر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر .سواء كانت هذه المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإنه يعتبر استثمارا مشترك.

ينطوي هذا النوع من الاستثمار مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالتالي:

1 عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 481 -482

2 عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشاعة الفنية، مصر، 1998 ، ص 238

1-مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-الاستثمار المشترك يساهم إذا أحسن تنظيمه وإدارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية.

-خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والإستيراد...الخ.

- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل إقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الإقتصادية والتنمية المختلفة بالدول المضيفة.

- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية[1] .

2-عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

أما عيوب هذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فهي كالآتي:

-حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

-أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك وخاصة في الدول المختلفة.

-إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة بالمستثمر الأجنبي. [2]

---

1 – 18.عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007 ، ص 17

2 – 68.عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 67

-نظرا لإحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدول الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتوجات، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية.

ثانيا :الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل المشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، والسبب في ذلك الخوف من التبعية الإقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية و إقتصادية كسيادة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية[1].

1-مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأسواق الدول النامية.

تتلخص مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر الأجنبي في ما يلي:

-في حال امتلاك الشركة الدولية ميزة تنافسية يمكنها إستغلالها في الأسواق الدولية المستهدفة على اعتبار أنها تقوم بنقل تقنياتها المتقدمة، ومهارات موظفيها الإدارية والفنية والتسويقية والمالية إلى البلد المضيف، حيث هي التي تتحكم بالكامل بهذه الإمكانات، وتوجيهها بما يخدم مصالحها العليا.[2]

-الاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين، ورخص الأيدي العاملة في البلد المضيف، وإستخدام مواد أولية رخيصة نسبيا مما يعزز من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة الدولية في أسواق البلد المضيف وغيرها من الأسواق الدولية.[3]

-نظرًا لكبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة، وهذا النوع يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.

---

1 .عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 19

2 نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 5 -6

3 .عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 253

2-عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأسواق الدول النامية.

تنطوي مساوئ هذا النوع من الإستثمارات على تخوف الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتبعية الإقتصادية وآثارها السلبية في حال تعارض وتضارب المصالح بينها وبين الشركات المعنية [1]

ثالثا :الاستثمار في المناطق الحرة.

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الإقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف Thierryschowb- Pascallorot:

«إن المنطقة الحرة، هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخفضة أو ملفاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، إنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير ... علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة و الرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجد فيه » [2].

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة:

-حرية اختيار مجال الإستثمار.

-عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الإستثمارات في مشروعات المناطق الحرة.

-حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.

-حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.

-حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع (مشروع فردي، شركة أشخاص، شركة أموال، فرع شركة أجنبية، شركات مختلطة ...الخ) [3]

---

1 .مراد محمودي، **التطورات العالمية في الإقتصاد الدولي**،دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002 ، ص 33

2 .علواش محمد، **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مرجع سابق، ص 8

3 .مراد محمودي، مرجع سابق، ص 41

وتصنف المناطق الإقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي :

1 – مناطق حرة تجارية :وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي:

الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية

2 – مناطق حرة صناعية :وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما:

المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل.

3 – مناطق حرة للخدمات :تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما:[1]

المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين والشكل الثاني، هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجبايةParadisFiscaux.

رابعا :مشروعات أو عمليات التجميع.

هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات وطرف التخزين و الصيانة، و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الإستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي[2] .

خامسا: الشركات متعددة الجنسيات.

تعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الإقتصادية الدولية وقد ارتفع عدد الشركات المتعددة الجنسيات سنة 2004 إلى قرابة 69 ألف شركة تسيطر على حوالي 690 ألف شركة عبر العالم وتوظف 54 مليون شخص، كما بلغ رقم أعمالها السنوي 19 ترليون دولار أمريكي أي ضعف قيمة الصادرات العالمية [3] .

---

1 .عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 24

2 .عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 252

3 يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 3 الجزائر، 2008 ، ص165

و يرجع أول ظهور لهذه الشركات إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، تحديدا سنة 1930التي صادفت إنشاء بنك التسويات الدولية **la banque des règlements internationaux** ، و بالرغم من مرور فترة جد طويلة على إنشائها يزال هناك تباين بين المنظمات الدولية و الباحثين الاقتصاديين حول تسميتها نظرا إلى إختلاف مراحل تدويلها، فقد تم تسميتها بالشركات العابرة للقارات، الشركات عبر الوطنية، الشركات العالمية متعددة الجنسيات.... إلخ.1

و بصفة عامة فإن الشركات متعددة الجنسيات تبقى عبارة عن مؤسسة تمارس نشاطاتها المختلفة بشكل مباشر بواسطة فروع تابعة للشركة الأم تتوزع عبر مجموعة من الدول المضيفة.

الفرع الثاني : أشكال أخرى للإستثمار الأجنبي المباشر

توجد أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر لم يتم إدراجها في التصنيفات السابقة نذكر منها:

أولا :عمليات التملك و الاندماج وعمليات التجميع

يتم اللجوء إلى عمليات التملك و الاندماج من طرف الشركات متعددة الجنسيات بهدف الاستعانة بمصادر خارجية لمواجهة المنافسة الدولية القوية، بحيث يعد هذا النوع من الاستثمار من أهم استراتجيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى أسواق عالمية2، وقد عرف تقدما بارزا خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي مست القطاعات الاقتصادية الهامة كالقطاع المصرفي و قطاع الإتصالات و الصناعات الإستخراجية إن عملية التملك و الاندماج لا تقتصر فقط على الاقتصاديات المتقدمة و إنما تطبق أيضا في الاقتصاديات النامية التي سعت بكل إمكانياتها إلى التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النوع من الاستراتجيات الاستثمارية، و من أبرزها تنمية القدرة التنافسية و تطوير أساليب الإدارة و تحسين كفاءة العمال.3

1 .أبو قحق عبد السلام، الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سبق ذكره، ص25

2 .مدحت كاظم، **الاقتصاد الصناعي** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000 ، ص ص34/33

3 قاشي فايزة، الاقتصاد الدولي، تنقل السلع و حركة عناصرالإنتاج، منشورات الأديب دار الأديب، الجزائر، طبعة 2007 ، ص150

أما بالنسبة لمشروعات أو عمليات التجميع فتنشئ بموجب إتفاقية أو أكثر بين طرفين أحدهما محلي و الأخر أجنبي حيث يتعهد الطرف الأخير بتوفير و تزويد الطرف المحلي بمكونات وعناصر الإنتاج المختلفة الضرورية لغرض تجميعها و تحويلها إلى منتج نهائي، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي لذلك فهو الإستراتجية الاستثمارية المفضلة لدي غالية المستثمرين كونه يمكنهم من الاستفادة من مزايا الإستثمار بنوعيه.[1]

ثانيا :الاستثمارات الأفقية و العمودية

تعرف الاستثمارات العمودية بإستراتجية الترشيد، وتقوم على أساس التنمية غير المتوازنة و التي تتحقق من خلال اندماج مشاريع تنتج سلعا عبر مراحل مختلفة ومتتابعة من العمليات الإنتاجية ، حيث تجزئ العملية الإنتاجية بين مجموعة من الدول في سلسلة أنشطة متنوعة (التجميع، التركيب و التسويق) بدافع الاستفادة من مزايا تلك الدول و تحفيز الاستثمار فيها [2].

وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمار يركز على فكرة تخصص كل فرع من فروع الشركة متعددة الجنسيات المنتشرة عبر العالم في مرحلة معينة من الإنتاج من أجل إمداد الشركة الأم بالمنتجات الوسطية و غير النهائية اللازمة للإنتاج، هذا الأخير الذي يوجه في الغالب إلى التصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية المضيفة، و تستفيد الشركات المتبنية لهذا النوع من الاستثمار من تحسين و تعزيز القدرات التنافسية من خلال استغلال وفرات الحجم و تدني مستوى التكاليف، و يقسم الاستثمار العمودي إلى:

الاستثمار العمودي الخلفي : وهو الاستثمار القائم على أساس استغلال كل عملية إنتاجية خلفية كأحد

مستلزمات العملية الإنتاجية الأمامية، و هو يجسد رغبة الشركات في السيطرة على مصادر المواد الأولية بالدول المضيفة عن طريق الشراء و الإندماج.

---

1 ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 105

2 عفيفي صديق محمد، التسويق الدولي، **نظم التصدير والإستيراد**، الطبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر، 2015 ، ص 24

الاستثمار العمودي الأمامي : وهو الاستثمار الذي يعبر عن محاولة الشركات السيطرة على منافذ التوزيع بالاندماج أو الشراء، و يتم اللجوء إليه في حالة عدم قدرة منافذ التوزيع المتوفرة على تلبية حاجيات الشركة و تحقيق أهدافها في الوصول إلى المستهلك المستهدف و تقديم الخدمة بالأسعار أو بالطريقة التي تزيد من قوتها.

الاستثمار العمودي المختلط : وهو الاستثمار الذي يجمع ما بين الاستثمار العمودي الخلفي و الأمامي.

ووفقا للاستثمارات الأفقية فإن فروع الشركات متعددة الجنسيات تكون مستقلة عن الشركة الأم بحيث تبقى العلاقة مقتصرة فقط على ملكية عناصر الإنتاج و التحويل التكنولوجي و التمويل، بحيث تقوم بإنتاج منتجات متشابهة مستخدمة نفس التكنولوجيا و العلامات التجارية في البلد الأم دون أي جهد إضافي **1.**

و يعتبر الاستثمار الأفقي من أكثر الأنواع انتشارا كونه يسهل عملية الوصول إلى الأسواق الخارجية والتغلب على القيود التجارية كالحواجز الجمركية و تكاليف النقل هذا فضلا عن تخفيف تكاليف الاتصال ما بين الفروع و يتحقق خاصة في الصناعات الإلكترونية و أجهزة الاتصالات و الصناعات الدوائية و صناعات السيارات و قطاع الغيار وتتطلب توفر بعض العناصر لنجاحها يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- اتساع سوق الدولة المضيفة لحجم الاستثمارات الأفقية .
- قدرة الشركات على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
- اعتبار هذه الإستراتجية بديلا لعمليات التجارة الخارجية خاصة التي تقوم في شكل منح الترخيص

و التصدير وذلك نتيجة ارتفاع التكاليف ووجود العوائق الجمركية.

1 عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص138

الفرع الثالث : خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المنافسة، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

– يساهم الاستثمار الأجنبي في عمليات التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

– يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

– يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات[1] .

– يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات [2] .

- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

- يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية .

---

1 .ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 103– 104

2 أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية** ،الدار الجامعية ، مصر، 2005، ص 19

المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات واعتبارات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق% 70 ، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف، كما يوجد العديد من المبررات التي تدفع بالشركات للاستثمار خارج حدودها والتي تمثل من جهة أخرى أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : المحددات السياسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر

من بين العناصر التي تندرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي و الحكم الراشد.

- **الاستقرار السياسي** : يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة خالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية و ينطوي عدم الاستقرار السياسي على أسباب عديدة و معقدة يمكن إدراجها في عنصرين:

1.عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السريعة و المتتالية في أعضاء الحكومة و توجهاتهم السياسية.

2.عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السريعة في السياسات التي تحكم و تنظم هذا القطاع (الخوصصة – الملكية العامة ..)

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد، الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه، نتيجة تخوف المستثمرين من بعض المخاطر و يمكن إيجازها في النقاط التالية[1] :

1 بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10 ،2012 ص 103

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة و بدون تعويض .
- التأميم و تحويل المشروعات إلى ملكية عامة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء و عدم الوفاء بالعقود و الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب و الدولة.

إذن فاستقرار النظام السياسي و طبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها و مخاطر التأميم و المصادرة و التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كلها تعتبر من بين أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير البنك الدولي و الدراسات المتخصصة في هذا المجال[1] ، مثل دراسة **Carstensen et Toubal** سنة 2004 و التي بينت أن الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي تحظى بتدفق كبير للاستثمار الأجنبي المباشر، و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة كل من **Basu A. et Srinivasan .K** سنة 2002 بالإضافة إلى دراسة **Fouzi.B** سنة 2004 و التي بين من خلالها وجود علاقة ارتباط قوية بين مؤشرات خطر عدم الاستقرار السياسي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في 28 دولة خلال الفترة 2002/1984 [2].

و قد توضحت نتائج هذه الدراسات جليا بعدما شهدت بعض الدول العربية اضطرابات سياسية عنيفة بسبب ثورات الربيع العربي، هذه الأخيرة التي أثرت سلبا على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها بشكل خاص و إلى الدول العربية بشكل عام، نتيجة ارتفاع درجة عدم التأكد و صعوبة التنبؤ لما قد يحدث في المستقبل خاصة من الجانب الإقتصادي .

1 أحمد زكريا صيام، أليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة الأردن كنموذج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر العدد الثالث2005

2 Joseph Djaowe, Investissements directs étrangers IDE et Gouvernance :les pays de la CEMAC sont,ils attractifs ?Revue africaine de l'intégration, janvier 2009,vol 3, N 01, P 09.
(http://www.etudier.com/dissertations/Investissements-Directs-Etrangers-Ide-et Gouvernance/271005.html).
page consulté le :2018/03/26

- **<u>الحكم الراشد</u>** : من دون شك أن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يعرف الحكم الراشد حسب البنك الدولي للإعمار و التنمية بأنه الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير و إدارة اقتصاد بلد ما و الموارد الاقتصادية، و يحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الراشد:
  - ✓ نوعية و شكل الحكم.
  - ✓ الطريقة التي يتم استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد و موارده لغرض التنمية .
  - ✓ قدرة الحكام على رسم و تشكيل و تنفيذ السياسات و تأدية الوظائف.

و يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المعايير أهمها : شفافية نظام الحكم ، المساءلة و سيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية و الاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية و الاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية و راشدة للموارد، المساواة و تكافؤ الفرص 1.

1 بن بريكة الزهراء، دراسة العلاقة الارتباطية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية وأثر الفساد عليها :حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عباس لغرور، خنشلة ،09 /10 أفريل 2013 ص06

الفرع الثاني :المحددات الإقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة .وكأحد العناصر المؤثرة.

أولا :حجم السوق واحتمالات النمو.

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لإحتمالاته المستقبلية[1] .

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة إرتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن إرتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القوي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة إلى سوق تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات[2] .

ثانيا :سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالإستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الإقتصاد و الإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري .

1 .أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 34- 35

2 .عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 411

ويعتبر تطبيق برنامج نشاط للخصخصة جزءا متمما لتطبيق عمليات الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في إقتصاد البلد المعني، وبإزالة العقبات المعرفة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصخصة **1** .

ثالثا :الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار.

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر**2.**

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

– الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية .

1 غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، ، دار وائل, الأردن ، 2006 ، ص 63

2 أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص46

كما تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار[1] .

رابعا :بنية أساسية مناسبة.

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل الإتصال ذات كفاءة عالية.تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز[2] .

خامسا :مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير.

تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير[3].

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ويأتي التعليم والتدريب

1 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 166

2 نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 91

3 منور أو سرير، عليان نذير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر** ,مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2 ، الجزائر، 2005 ، ص 118

المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فإرتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب يزيد من مهارة العمالة .

الفرع الثالث :الحوافز المالية والتمويلية.

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، تمويلية، حوافز أخرى.

أولا:الحوافز المالية.

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية الاستثمار، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

ثانيا :الحوافز التمويلية.

تتمثل في الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة **1** .

ثالثا :الحوافز الأخرى.

تشمل المعاملة التفضيلية للإستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات من السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد

---

1 منور أو سرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر العدد02 ،2005 ص 121-122

المستثمر بالنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع 1 .

الفرع الرابع :أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مبررات عديدة تدفع بالشركات للإستثمار خارج حدودها، والتي تمثل من جهة أخرى أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

أولا :استثمار أجنبي يبحث عن موارد.

هذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي إنتشارا في الدول النامية ومن الأمثلة على هذا الشكل شركات النفط والغاز وغيرها من الموارد الخام.

ثانيا :استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة.

ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفء، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى إقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والإدارية فحسب وإنما تكون رخيصة الكلفة.

ثالثا :استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات

يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا :استثمار أجنبي يبحث عن سوق.

يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم2.

---

1 .منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 120- 121

2 المرجع السابق، ص 165- 166

ومع تقدم آليات العولمة تطور حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة حيث وصلت نسبتها عام 2000 إلى 20 % من الناتج القومي الإجمالي ويعود ذلك إلى هيكلة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات حول السوق العالمية .

المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر : دوافع، نظريات و إنعكاسه

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و المتمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم موحد له، بالإضافة إلى مختلف أشكاله، والمحددات المتحكمة في إستقطابه سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم التفضيلات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الدوافع الكامنة وراءه وأهم التصنيفات المتبعة في تحديد هذه الأنواع وآثاره ومخاطره.

المطلب الأول :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

من الطبيعي أن الدول الغنية المتقدمة تستهدف مصلحتها أو في رسم سياستها الخارجية العسكرية أو الإقتصادية أو الدبلوماسية، وبالتالي فإن هذه الدول حين تقدم على تصدير رؤوس الأموال والخبرات في شكل استثمارات طويلة الأجل داخل الدول الأخرى، لا تفعل ذلك إلا تقديرا منها في المقام الأول.

وفي حقيقة الأمر أن كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

الفرع الأول :دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم، وهذا سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

– القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة لأجل إستخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية هذه المواد الأولية[2].

---

1 .عفيفي صديق محمد، التسويق الدولي، **نظم التصدير والإستيراد**، الطبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر، 2015 ، ص 24

2 .مرغاد لخضر، رايس حدة، مرجع سابق، ص 137

– الاستفادة من الوفرات الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدًا.

– الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض تعجز عن تسويقها .

– الرغبة في الحصول على ميزة إنخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، وإضافة إلى ذلك الإستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال ويليام ليفر مؤسس شركة ليفر الإنجليزية «عندما تحول الرسوم الجمركية ومختلف أنواع القيود دون تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته ».

– توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية ومنه إنتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.

– إنخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وهذا للإنعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، وألزمهم إنشاء إستثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة.

– التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر**1**.

– إستغلال قوانين الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي يمنحها الدول المضيفة لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

– التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالإعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة.

– زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة .**2**

– زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.

1 .فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 36

2 .منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 99

-تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الإختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.

-إكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة

- إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الإقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار، خاصة إذا ما إرتكز في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.

الفرع الثاني :دوافع الدولة المضيفة.

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستيراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي :

تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد و جذب الاستثمارات الدولية.

- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة الحديثة.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إنشاء صناعة جديدة.
- التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.
- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة **1.**

المطلب الثاني :جدوى الاستثمار الأجنبي المباشرو نظريات المفسرة له.

بعد التطرق إلى أهم الدوافع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، من جهة المستثمر الأجنبي ومن جهة الدولة المضيفة، سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واهم النظريات المفسرة له**2.**

1 .عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 116- 117

2 .عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 418- 419

الفرع الأول:جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى جميع الدول النامية إلى تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية بشتى الطرق، وقد أجمع الإقتصاديون **1** على أن رأس المال هو من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، وأنه العامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا كذلك على أن أهم خصائص اقتصاديات الدول النامية ندرة ونقص رأس المال المتاح لديها، وعدم كفايته لتمويل برامج الاستثمار اللازمة للنهوض بإقتصادياتها، ومن هنا تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توفر رؤوس الأموال اللازمة، خاصة وأن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى (المساعدات الدولية، القروض المالية ..) بدأت تتلاشى نظرا لعدم تميزها بالاستقرار الدائم والأمن وفيما يلي سيتم توضيح هذه الأهمية أكثر، في النقاط التالية:**2**

لقد تزايد الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تحققه للدولة المضيفة من منافع ومزايا وفرص تساهم في النهوض بإقتصادياتها وتحريك عجلة التنمية، من خلال رفع الطاقة الإنتاجية، وخلق مناصب شغل ومنه الحد من مشكلة البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي الإرتفاع بمستويات المعيشة، وخلق بيئة إجتماعية وثقافية مناسبة للتنمية الشاملة **3.**

– ولعل أهم ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر هو تخفيض عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض وما تحمله من أعباء للدولة المدينة من خدمات الدين والإلتزام بالشروط المفروضة عليها فهو إذن يمثل وسيلة تمويل خارجي بديلة، ويمكن تبرير هذا الأمر كما يلي:

– درجة الإستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء للإستدانة من الخارج.**4**

– إمكانية التخلص من الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الإستدانة من الخارج.

من هذا الجانب يمكنها القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل ميسرة من حيث

1محمد قويدري، **أثر تطوير مناخ الإستثمار على إستقطاب رأس المال الأجنبي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجيد"، جامعة البليدة، 22–23 أفريل الجزائر ن ص 06

2عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائرو تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية علوم و التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003–2004 ص 67

3 .عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 267

4 أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 20

الحصول عليها، فيكفي فقط الإلتزام بالسياسة العامة الواضحة والملائمة، وتوفير المناخ الإستثماري المستقر والأمن له، وبالتالي اجتذابه والإستفادة من منافعه وعوائده، كما يتميز رأس ماله بتقلبات أقل مقارنة بالأشكال الأخرى التي تخص التمويل بالإستدانة أو حتى الاستثمار الأجنبي غير المباشر، في ظروف تتسم بالأزمات المالية .1

فقد ساعد الاستثمار الأجنبي المباشر دول آسيا التي تضررت من الأزمة المالية لسنة 1997، من تحويل المؤسسات الغارقة في الديون عن طريق دخول الشركاء الأجانب برؤوس الأموالهم فيها، مما أثبت أهميته بالنسبة لإقتصاديات هذه الدول 2 .

ومن جهة أخرى، يمثل الاستثمار الأجنبي وسيلة إمداد الدول المضيفة وخاصة النامية منها، بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والمحدودة في هذه الدول وتشمل هذه الأصول رأس المال التكنولوجية، المهارات الإدارية (مؤهلات التسيير والتنظيم) والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان 3 .

– اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى إنخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير مباشر .

إضافة إلى أنه ما يأتي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار المؤهلات التنظيمية من خبرات إعلانية وتسويقية، وقنوات إتصال مسبقة بالأسواق العالمية، يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية .ونتيجة لذلك يظهر أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية، مما يرفع درجة المنافسة وبالتالي يحسن مستوى الجودة في الإنتاج المحلي، والخدمات المحلية 4 .

1عبد المجيد أونيس، **مناخ الاستثمار**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول" :المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد"، الجزائر، جامعة البليدة، يومي 22–23 أفريل 2003

2 يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 166

3 مرغاد لخضر، رايس حدة، **أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 8 الجزائر 2010ص 136

4 أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21

- يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- إنتشار الآثار الإيجابية على مستوى الإقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات جديدة 1 .

الفرع الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

حاولت العديد من النظريات تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة في تفسير هذا النوع من الاستثمارات وفيما يلي أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : نظرية التحركات الدولية لرأس المال.

وتقوم هذه النظرية على عدة إفتراضات ولديها أيضا إنتقادات نناقضها وهي:

1-إفتراضاتها:

تبنى هذه النظرية على إفتراض أن المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال إختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار المباشر هو نتيجة لإنتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى دول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الجدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفة الشركة الجدية، فلو كانت العوائد الجدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدول الأم، وبافتراض أن التكلفة الجدية متساوية، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.

الإنتقادات:

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمارات في الأوراق المالية وكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فإن هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد 1 وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات، هذا فضلا عن أن عامل الربحية طبقا كما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في إتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دورا هي أيضا 2 .

---

1 .عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الأجنبي**، مرجع سابق، ص 393

2 .أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 27

ثانيا : نظرية عدم كمال الأسواق.

إفتراضاتها:

تقوم هذه النظرية على إفتراض:

غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة، لا تستطيع منافسة الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية، في مجالات الأنشطة الإقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجيا، والمهارات الإدارية...الخ) بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية كالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا... الخ، يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تمكن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية.

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لإستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات[1] .

الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال الأسواق.

وهناك عدة إنتقادات نذكر ما يلي:

- أن هذه النظرية تفترض إدراك روعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لإستغلال جوانب القوة أو المزايا الإحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...الخ.

1 .منور أوسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مرجع سابق، ص 108

فضلا عما سبق يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال الأسواق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالإستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التجارية ومن ثم فإن قدرة الشركة على إستغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الإحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب **1** .

ثالثا :نظرية دورة حياة المنتج.

لا شك أن نظرية دورة حياة المنتج يمكنها أن تقدم تفسيرا لأسباب إنتشار الاستثمارات الأجنبية عبر العالم، وفي الدول النامية بصفة خاصة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية، كما توضح أسباب إنتشار الإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

من الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعنية في السوق الوطني طالما تحقق مستويات مرضية من الأرباح أو في حالة إنخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي، بينما تتجه إلى الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة، فحركة الشركات متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق وإستراتيجيتها العالمية، ويمكن تفضيل ذلك فيما يلي:

– بينما تحتدم المنافسة بين الشركة متعددة الجنسيات ومثيلاتها في الدولة الأم، فإنها تتمتع بدرجة منافسة جيدة من حيث الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع في الدول المضيفة.

– تتوافر في السوق الجديدة – الدولة المضيفة –أسواق لم تتشبع بعد، بل هي في حالة إتساع متزايد، بينما تقادمت تلك السلعة المنتجة في الدولة الأم.

– تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا الإنتاج والتسويق الجيد والإدارة المنظمة بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة.

– إنخفاض التكاليف في الدول النامية.

---

1 عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 59– 60

وعلى الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات تؤيد الإفتراضات التي تقوم عليها تلك النظرية، حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة ثم إنتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية – في ذلك الوقت –وفرنسا واليابان، ثم إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية الأخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية وتايوان على الرغم مما سبق إلا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتجات يصعب تطبيق تلك النظرية عليها، خاصة المنتجات التي يطلق عليها سلع التفاخر PrestigiousGoods مثل السيارات الفاخرة .

كذلك إنتقدت نظرية دورة حياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق[1] .

رابعا :نظرية الموقع.

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعوا الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار[2] .

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

العوامل المرتبطة بالسوق : مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدول المضيفة.

2- العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

3- العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة،

1 .منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق، ص 110- 112

2 .عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص 104

إنخفاض تكلفة العمالة، مدى إنخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار :مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي، مدى إستقرار سعر الصرف، نظام الضرائب توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.

5- الحوافز والإمتيازات والتسهيلات :التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

6- عوامل أخرى مثل :الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج **1** .

المطلب الثالث : إنعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتبع الرغبة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الإقتصادية، والتي عادة ما تكون سببا في الأزمة ونتيجة لها **2** يمكننا القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة معينة ليس بالضرورة أن يقع بنفس الدرجة على دولة أخرى، فهذا يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، يرجع بعضها للدولة المضيفة ومناخها الاستثماري ويرجع البعض الآخر للمستثمر ودولته الأم.

الفرع الأول :إيجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إذا كانت الدولة المضيفة، والنامية منها تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية، لتشجيعها من أجل الإنسياب إليها، فإنه لا شك أن لهذه الإستثمارات إيجابيات توفرها لأقتصاديات تلك الدول، في العديد من المجالات، وهذا ما سنحدده فيما يلي:

أولا :على مستوى النفقات المالية والنقد الأجنبي

إن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، بسبب إنخفاض دخلها القومي وصعوبة الإدخار فيها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية وأعبائها الثقيلة، أو تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمدها بالتدفقات المالية وبالنقد الأجنبي طوال فترة استثمارها.

---

1 .أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 31- 32

2 .عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 252

وتتميز الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها للبلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول إقتصاد الدولة المضيفة إلى إقتصاد تصديري فيزيد من حصيلتها من العملات الأجنبية **1** .

ثانيا :على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات.

ويظهر ذلك من خلال مستوى الترتيب والتأهيل والبيئة التنظيمية التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات وتشجيع المواطنين على إقامة المشروعات الوسيطية والتي تساهم في توفير مدخلات الإنتاج للصناعات المختلفة إذا كان هناك في الإقتصاد الوطني عناصر إنتاج معطلة عن العمل وطاقات إنتاجية غير متعلقة بالكامل، فإن حدوث زيادة في الطلب النقدي عن طريق الدولة ومؤسساتها نتيجة للسماح للأجانب بالاستثمار المباشر فيها، يؤدي إلى زيادة الطلب على القوة العاملة على مختلف المستويات **2** ويأتي هذا الطلب من الشركات الأجنبية نفسها، وبهذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية تساهم في خلق فرص العمل في الدولة المضيفة، وبالتالي معالجة مشكلة البطالة إلى حد ما، كما يمكن لهذا الطلب على القوى العاملة أن يأتي من الشركات المحلية**3** لكن دائما يفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما تكونه هذه الأخيرة لدى الدولة من حصيلة ضرائب، يمكن للدولة من إنشاء شركات وإقامة مشاريع جديدة يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة. بالنسبة للدول النامية، فإن إنتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلق في التنمية الإقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.

حيث أنه من المعلوم أن الإدارة هي أحد أهم عوامل الإنتاج، وتلعب دورًا رئيسيا في تحديد إنتاجية المؤسسات والإقتصاد الوطني ككل، لكن الدول النامية تعاني من نقص في المهارات والخبرات الإدارية، وعلى هذا فهي تحتاج الإستثمارات الأجنبية المباشرة لسد جوانب الخلل

1 .ميثم عجام، **نظرية التمويل**، دار النهران، الأردن، 2001 ، ص 133

2 .قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 362

3 .عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 460- 461

والنقص في المهارات الإدارية كما يلي:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل والدولة الأم.
- إدخال أساليب إدارية حديثة متطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- خلق روح المنافسة لدى الشركات الوطنية **1** .

ثالثا :على مستوى التقدم التكنولوجي.

على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلى أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفظي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدولة **2** .

رابعا :على مستوى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل لكافة المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل الصادرات والواردات السلعية للدولة (التجارة الخارجية)، ويكون في صالح الدولة إذا تجاوزت الصادرات والواردات، وهذا الأمر الذي يحدث عكسه في الدول النامية، فهي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها.

ورغبة منها في علاج هذا العجز إتجهت نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها، ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات

1سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، 2007العدد 01، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل ، ص 05

2 .قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 363

والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا عن طريق الميزان التجارية، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى [1].

كما أن هذه المساهمة في رفع الإنتاج تساعد على مواجهة الطلب المحلي وبالتالي التخلي عن الواردات ومنه تحسين ميزان المدفوعات.

إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير على مستوى التجارة الخارجية حيث أن نشاطها الأساسي يتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية وجعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدة للتجارة الخارجية [2].

خامسا :على مستوى التنمية الإقتصادية.

تعني التنمية الإقتصادية تدخل الدولة لإجراء تغييرات في هيكل إقتصادها وعلاج ما يقترن من خلال، وتؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الإقتصاد وزيادة الناتج، أما البلدان النامية فتسعى دائما إلى تحقيق تنمية إقتصادية غير أن هذا يحتاج إلى إستثمارات ضخمة، وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية المحدودة، وبهذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية بإعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية [3].

مما سبق، وجدنا بأن الاستثمارات تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، وبالتالي سد الفجوة الإدخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية، كما أنها تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسينه، وبالتالي زيادة الصادرات ومنه تحسين ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض وعليه تحقيق التنمية الإقتصادية [4].

---

1 .عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 460- 461

2 .نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 486

3 عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 462

4 .نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 487

الفرع الثاني :مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مما سبق وجدنا أن للإستثمارات الأجنبية فوائد ومنافع تعود على الدولة المضيفة، ولكن في مقابل هذا فإنه هناك أعباء تترتب على وجودها فيها، تهدد سير إقتصادها، وفي ما يلي سنذكر أهمها:

أولا :ضياع بعض الموارد المالية على الدول المضيفة.

« قدر الصندوق النقد الدولي أن حوالي (10%) من إيرادات الميزانية الكلية لبعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الاستثمار »[1].

وعليه فإنه إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركة، فإنه يجب الأخذ بعين الإعتبار أن هذه الزيادة ليست صافية، لأنه من أجل جذب هذه الاستثمارات الأجنبية تقوم الدول المضيفة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، ويقابلها إذن تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن إستخدامها في أغراض التنمية الإقتصادية.

وقد تضطر الحكومة المضيفة من أجل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي إلى منح هذا الأخير مثل هذه التسهيلات والإعفاءات، لزيادة مشروعات الاستثمار فيها، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.[2]

ثانيا :السيطرة على الإقتصاد المحلي للدولة المضيفة.

إن حضور الشركات متعددة الجنسيات الممثلة للإستثمار الأجنبي المباشر، يهدد سيادة حكومة الدولة المضيفة لها، وهو ما نشهده خاصة في الدولة النامية، والتي معروف عنها ضعفها وسهولة تضررها في مواجهة قوة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات في العالم، حيث أن هذه الشركات تعمل في جو إحتكاري فلا توافق على قيام شركات محلية بمشاركتها، كما أنها

---

1 قويدري محمد، **واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، ورقة عمل مقدمة الملتقى العلمي الدولي الثاني، إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال لإفريقيا، فندق الأوراسي 14-15 نوفمبر ص 53-54

2 .عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 464

تنافس هذه الأخيرة [1] كما تتميز به من أساليب إنتاج حديثة ومتطورة تضيف من الجودة إلى المنتجات، ما تعجز الشركات المحلية عن تحقيقه، ما يؤدي إلى تزايد حجم السلع المعروضة وتنوعها وبالتالي زيادة الاستهلاك في السوق المضيفة بما يؤثر على الخطة الإقتصادية لها، إضافة إلى نقل أنماط الإستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة كما يغير من أذواق المستهلكين المحليين ويبعدهم عن إستهلاك السلع المحلية.

إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بما يوفر لها الرجح الأقصى وفي ظل الظروف التي تلائمها، فتخضع الدول المضيفة لشروطها بما يحقق مصالحها، ومن هنا تظهر السيطرة الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية [2] كما أنه من المخاوف الرئيسية من جهة الوضعية المسيطرة للشركات متعددة الجنسيات، هو أن تستعمل قوتها وسلطتها العالمية ومكانتها في التدخل في القرارات الإقتصادية والسياسية لحكومة الدولة المضيفة من أجل الوصول إلى مصالحها الخاصة وأنه وبسبب ما تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات من سلطات قوية، فهي تشكل عائقا لدى رغبة الدولة المضيفة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تأثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فتعمل هذه الأخيرة على غلق فروعها في هذه الدولة، وبالتالي تعرضها إلى أزمات مالية وكوارث إقتصادية بسبب إنسحابها المفاجئ من إقتصادها.

ثالثا :التبعية التكنولوجية.

رأينا في فيما سبق أن هناك آثارًا إيجابية لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النقل التكنولوجي قد يكون غير كافي في بعض الأحيان أو غير ملائم لإحتياجات الدولة المضيفة كأن تنقل شركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وترتكز عليها، أو أن تنقل لها صناعة تتطلب كفاءة عالية، أو طريقة إنتاج أين لا تحتاج إلى أيدي عاملة، وهذا لا يتناسب مع مقومات الدول المضيفة، وخاصة النامية منها.

1 .عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص 449

2 .ميثم صاحب عجام، مرجع سابق، ص 127

ومن بين الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا الحديثة، هو أن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها الإنتهاء بالسيطرة على الصناعة في الدولة المضيفة باستعمال ميزتها التكنولوجية ككابح للصناعات المحلية من الدخول إلى الأسواق المحلية وحتى الخارجية.

بالإضافة إلى ما تخلفه الإستثمارات الأجنبية من آثار سلبية من خلال ربط إنتاج الدول المضيفة بمستوى التكنولوجيا الذي تنقله، فإن هذه التكنولوجيا تحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول عليها وتكلفة الوسائل والموارد المادية والبشرية لتسييرها والبيئة اللازمة لذلك.

رابعا :مخاطر أخرى.

تثير الهيمنة الثقافية للشركات متعددة الجنسيات قلقا على المستوى الوطني، من جراء وجودها في الدولة المضيفة طوال فترة إستثمارها، بما ينتج عنها تقنيات حديثة وطرق عمل وعيش جديدة، تجعلنا نفكر مرتين قبل قبول دخول هذه الشركات إلى الإقتصاد المحلي والبدء في تغيير ما هو سائد فيه.

من سلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو أنها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية، مثل الخدمات والسياحة وغيرها، بما لا يفيد إقتصاديات الدول المضيفة بشكل كبير.

تعتمد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، فهي بذلك لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول المضيفة، حيث يؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلية محل الإنسان.

خلاصة الفصل الأول

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى كلّ ما سبق الإشارة إليه ندرك أن الاستثمار المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال الانتحال الأسواق، بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل قد فتاب بين من يجسدها زمن يستقبلها، وعليه توصلنا إلى تعريفة على أّنه حركة رؤوس الأموال الدولة على مدى الطويل الأجل مع إعطاء صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري كما يدفع إلى تكريس أكثر العلاقات التي تجمع بين الدول القائمة به والدول المستقبلة له.

مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء كما أن العمل على تعظيم المنافع وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار.

إن كثيرا من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل العجز في التمويل استثماراتها، فإّنها اتخذتها كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها، ومن أجل تعيين ذلك كان لابد توفير مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي ملائم يكون له دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيـد

إن حركة الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار، والتي تلائم سير هذه الاستثمارات ،وتتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري والذي يؤثر بدوره في قرار وثقة المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار وتشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة معينة عن غيرها من الدول، مراعيا في ذلك ظروف الاستثمار، وطبيعة المخاطر التي من الواجب توقعها وبالتالي التحضير لمواجهتها.

إضافة إلى ذلك عامل الدولة المضيفة الذي يحدد موقفها في هذه الاستثمارات، والذي يظهر في تحضيرها لمناخها من إجراءات قبول الاستثمار الأجنبي والترخيص له إلى غاية بداية نشاطه وتحقيقه لعوائده، حيث هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح الدولة المضيفة في إنشاء هذه السياسات لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية. وهذا ما سنتطرق إليه بتفصيل أكثر في المباحث التالية:

المبحث الأول : سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني : علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : سياسة الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر

عزمت الجزائر على تعديل سياسته الاستثمارية باستمرار من خلال تعديلات على مستوى تشريعاتها للاستثمار مركزه في ذلك على قطاع المحروقات مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية، ولقد عمدت في ذلك على تطوير البنية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري.

المطلب الأول :تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

الفرع الأول :الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر

1. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار"."[1] كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية [2] ".

2. قانون الإستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

"لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل .أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب ، عرفت منعرجا جديدا بإتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات

---

1 عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس بيروت، 2009 ص 04

2 محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05، 2007 ص64

جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية. [1]"

3. قانون الإستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 21 أوت 1982

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر قانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة . بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع .ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات[2] ".

4. قانون الإستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986

لقد أتم و عدل قانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات.

لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف .

---

1 .محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص64

قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35

2 .عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص05

فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب.

5. قانون النقد و القرض 1990

يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض الصادر 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا يعكس إعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي [1] وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد أقر حرية إنتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها ، بموجب القانون، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز . ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا و صريحا . ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي
بمعدل 20.6% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة [2] ".

6. قانون ترقية الإستثمار لسنة 1993

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر .فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق

قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39

1 .الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص196

2 .عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص06

إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص ، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين ، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب .فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح

قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم

الاستثمار[1] ".

7. قانون تطوير الإستثمار لسنة 2001

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب.

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.

المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64

1 عبد الرحيم شيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص07

الأمر 01 -03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 47

وأهم ما يمز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية1 :

1. المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.
2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع .
3. إنشاء شباك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.
4. صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق .

الفرع الثاني : المناخ المؤسساتي

أولا : وكالة ترقية ودعم الإستثمار :

تأسست هذه الوكالة عام 1993 وذلك بموجب المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الإستثمار وهي جهاز حكومي له طابع إداري أنشئ لخدمة المستثمرين ، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالإستثمار المحلي و الأجنبي في الجزائر ، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالإستثمار وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري لاسيما بعد إنشاء الشباك الوحيد الذي يوفر الجهد والوقت للمستثمر ، ويتميز أسلوب عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج و التعريف بالمناخ الإستثماري في البلاد .

- مهامها :
- تدعيم و مساعدة المستثمرين في إطار تنفيذ المشاريع الإستثمارية .
- العمل على ترقية الإستثمارات الأجنبية و المحلية و تطويرها .
- ضمان متابعة إحترام المستثمرة للإلتزمات التي تعدوا بها .
- تضمن توزيع المعلومات و المعطيات المتعلقة بفرص الإستثمار .

– تحدد المشاريع المهمة بالنسبة للإقتصاد الوطني من حيث الحجم ، الأرباح و المردودية .
– تسهر على جعل كل قرار تتخذه إلزاميا .

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01–282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 . للوكالة طابع إداري ومدعمة بشخص معنوي واستقلالية مالية[1].

ما هي مهام الوكالة ؟

استقبال، نصح ومرافقة المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية والجهوية، إعلام المستثمرين خصوصا عبر الويب بفضاءاتها المخصصة بالترقية وبمختلف نقاط الاستعلام في المناسبات الاقتصادية المنظمة بالجزائر وبالخارج، تطبيق الميزات التي تتضمنها الإجراءات التحفيزية على أساس المساواة وفي الآجال المحدودة، السهر على تنفيذ مع مختلف الهيئات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) القرارات التحفيزية للاستثمار، المساهمة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات بالاشتراك مع القطاعات الاقتصادية المعنية، وضع تحت تصرف أهم المستثمرين بورصة التعاون.

ثالثا : المجلس الوطني للإستثمار CNDI :

تم إنشاء المجلس لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات الذي يضمن أمانته بموجب المرسوم التنفيذي رقم **06–355** مؤرخ في **16** رمضان عام 1427 الموافق ل 09 أكتوبر 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.
هو تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته.
تنجم عن أعماله قرارات وبلاغات و توصيات.

عزز إعادة النشر المؤسساتي في أكتوبر 2006 من دوره الإستراتيجي يكمن عمل المجلس في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالإستثمار و فحص ملفات الاستثمارات ,التي لها منفعة للإقتصاد الوطني.

1 الأمر رقم 01–03

الأعضاء الدائمين التي يشكلون المجلس هم وزراء من الحقائب الوزارية التالية:

-السلطات المحلية؛

-المالية؛

-الصناعة وترقية الاستثمار؛

-التجارة؛

-الطاقة والمناجم؛

-السياحة؛

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية؛

-تهيئة والبيئة والمحيط و السياحة.

يحضر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار,لإجتماعات المجلس كملاحظين

قد يلتجأ المجلس إلى أي شخص لديه كفاءات وخبرة في ميدان الإستثمار.

المادة **3** : يسهر المجلس على ترقية تطوير الاستثمار طبقا لأحكام الأمر رقم 01-03المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم. [1]

وبهذه الصفة يقوم المجلس بما يأتي:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته .
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار .
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة .
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة .

1 المرسوم التنفيذي رقم 06-355 في 09 أكتوبر،المتعلق بصلاحيات و التشكيل و عمل المجلس الوطني

– يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها .

– يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها .

– يفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الأمر رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمذكور أعلاه .

المطلب الثاني : ضمانات و أشكال الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر

لكي يتسنى للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية منها إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حقيقة إليها والإستفادة مما يوفره، يجب عليها أن تعمل على تفعيل سياسات الاستثمار المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع ومحفز للمستثمرين الأجانب، وتعمل في نفس الوقت على جعل آثار هذه الاستثمارات إيجابية إلى أقصى درجة، والحد قدر الإمكان من آثارها السلبية، وتختلف سياسات الاستثمار من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المسطرة من وراء الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

"يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون2 ".

الفرع الثاني :الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا ، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

1. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص117

2. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17–18 أفريل، الجزائر 2006ص 255

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم 90-10 و المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار والذي ينص على[1] :

1. **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:**

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة
للدولة، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم ، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.
كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة SARL أو في شكل شركة بإسم جماعي SNC أو في شكل شركة ذات أسهم SPA.

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

2. **مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار :**

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي93-12 والتي ورد فيها :
يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار." ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

1 عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
الدول العربية، 17-18 أفريل الجزائر، 2006 ص 255

3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الإستثمارات الجزائري في هذه المادة :

لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

4. ضمان حرية التمويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين 60 يوما.

5. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة :

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي.

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

5-1الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار[1]

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحدب ، ونذكر منها ما يلي:

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي .[2]
2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية[3] .
3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار[4] .

5-2الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار :

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا .
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا .
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا .
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا

1- موسى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الجزائر ، دار الملكية ، 2000 ، ص18

2 – المرسوم الرئاسي رقم 90- 420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة الرسمية رقم 06-1991

3 – المرسوم الرئاسي رقم 95- 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سمة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الجريدة الرسمية رقم 59-1995

4 – الأمر رقم 59-05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 07-1995

الفرع الثالث :الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص) ، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين:

1. **النظام العام للحوافز:**

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

2-1- في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

– تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2-2- في مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

– الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

– إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

– منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

المطلب الثالث : مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات قيمة تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد كالتالي

الفرع الأول : مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد (هرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) وذلك لمعرفة قياس تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية[1] .

مكونات المؤشر :يستند هذا المؤشر إلى (5) عوامل تشمل:

-وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) و حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

- السياسة النقدية (مؤشر التضخم) وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

- وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسفار[2]

---

1 – ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني (دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 32 ، الجزائر، أفريل،2013

2– كريمة قويدري، **الاستثمار المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 89

– حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات والبيروقراطية.

– أنشطة السوق السوداء،كما يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر: –1 –1.95 يدل على حرية اقتصادية كاملة .

– (2– 2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة .

– (3– 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية .

– (4– 5.00) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

وضع الجزائر في المؤشر:

لقد تراوحت قيمة مؤشرا الحرية في الجزائر خلال الفترة 2006 – 1995 ما بين 3.30 و3.50 مما بقي تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه كاملة بمؤشر متوسط يساوي2.95 .[1]

<u>الفرع الثاني</u> : مؤشر الشفافية.

يصدر سنويا عن منظمة الثقافة الدولية Transpirera international مؤشر الشفافية أو مؤشرا النظرة للفساد من اجل عكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرفة تعزيز الشفافية وجهود ومحاربة الفساد، وذلك بناء على تصنيف 180 دولة.

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر المعلومات معتمدة ، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسموحات للرأي حول النظارة للفساد على الأقل[2] .

وتتراوح قيمة لمؤشر بين الصفر الذي بقي درجة فساد عالية و 10 الذي يفي درجة شفافية عالية وما بين صفر وعشر مستويات مندرجة من الشفافية (النظر للفساد).

---

1 – كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 90

2 – زين منصوري، **واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005ص 145–146

وضع الجزائر في المؤشر:

وفق مؤشر عام 2002 فعن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدانمارك ونيوزيلندا و ايسلندا و سنغافوة وقد حافظت الدول الخمس الأعلى شفافية في العالم على مواقعها مقارنة مع ترتيبها لعام 2001 أما الأقل شفافية فهي بنغلاديش ونيجيريا وباراغواي ومدغشقر و أنغولا.

أما بالنسبة للدول العربية فقد دخلت المؤشر 4 دول عربية شملت (تونس و الأردن ومصر والمغرب) التي احتلت الترتيب 36 و 40 و 52 و 62 على التوالي.

الفرع الثالث :مؤشر التنمية البشرية.

يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

– طوال العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة.

– المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، يتراوح ما بين 0% و100 %.

– مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100دولار و 40000 دولار **1.**

وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطية رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55%

سنة 1980 ليصبح في حدود 69.7 % سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة 2002والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد.

الفرع الرابع :مؤشرات التنافسية العالمية.

منذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004 حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 وتحسنت في العامية التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذا احتلت الرتبة 76 مقارنة ب 82 عام 2006 متحسنة بعد ذلك في عام 2007 ب 9.90نقطة متحصلة على الرتبة 81 عالميا، ويرجع

1 بديسي فهيمة، براهمة كنزة، الجهود المبذولة مناخ الاستثمار الأتي المباشر في الجزائر الواقع و الآفاق، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر_ خنشلة_افريل, 2013 ص16

هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على اتجاه استثمارات موجهة للتصديرية سوق الخارجية .1

المبحث الثاني : علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي

تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابه من خلال سياساتها وبرامجها الترويجية وتوفير السبل والوسائل للمستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية، وباعتباره يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن ما يوفره من أصول غير ملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية وتوفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو و التنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين و لهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية، و المقاييس المستعملة لقياسهما.

الفرع الأول : النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو:

"لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة ".2

"كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب القرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني مايلي:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لا بد و أن يترتب3 عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني . وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون

1 .علي عبد الله، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 02 ، الجزائر، 2003 ، ص103

2 .صدر الدين صوا ليلي، مرجع سابق ،ص60

3 . نصيب رجم، ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 04 ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، مارس 2005 ، ص192

هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي " .

" أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة .فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم".

"إنّ النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا "[1].

"هكذا فإنه لابد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، وأن تكون نوعيتها أفضل ، فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لابد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي :"[2]

1-الموارد الطبيعية :يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل:
المعادن و المياه ، وضوء الشمس.

2-رأس المال : ويضم المصانع والأدوات والمؤن و المعدات.

3-اليد العاملة : تعني كل الناس الدين يبحثون عن عمل أو يعملون ، كما تعني مستوياتهم التعليمية وخبراتهم العملية.

4-التقنية : وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات. [3]

1 .محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص119

2 .المرجع نفسه، ص120

3 .عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000 ، ص12

ثانيا : تعريف التنمية

هذا وقد تعددت تعار يف التنمية الاقتصادية،"فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي".

"من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ،حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الادخار مما يدعم

التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج ، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم".[1]

الفرع الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

رأينا فيما سبق تعريف كلا من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أنه لقياس مستوى نمو دولة

ما هناك بعض المقاييس المعتمدة التي تعبر عن الوسيلة التي من خلالها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية، وقد تباينت من مفكر إلى آخر، وبما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه اعتمدنا معيار الدخل لتحديد مقاييس النمو الاقتصادي، إلا أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية وهي الأمور التي يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به ومنها:

أولا : الدخل الوطني (الناتج الحقيقي)

إن قيمة كل ما ينتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج الوطني الإجمالي، ويقاس معدل نمو إقتصاد ما بالتغير في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[2] حيث اقترح الأستاذ **"meade"** قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني بدلا من متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول ذلك أن زيادة الدخل

1 قط سليم، زرمان كريم، مرجع سابق، ص 8

2 عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة ، عمان، الأردن، ص34

أو نقصانه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصادي عند زيادة عدد السكان بمعدل أكبر، في المقابل نقص الدخل القومي لا يعني تخلف اقتصادي عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، إضافة إلى عدم الاستفادة منه إذا انتشرت الهجرة من وإلى الدولة **1**.

ثانيا : متوسط الدخل

حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي الأكثر استخداما وصدقا عن قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد **2**.

هناك طريقتان لقياس النمو الاقتصادي وهما:

- **معدل النمو البسيط :** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى حيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية **3**.

(الدخل الحقيقي) ÷ (معدل النمو) = الدخل الحقيقي في الفترة الحالية _ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة في الفترة السابقة.

ثالثا : الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد تكون للدولة موارد كامنة وإمكانيات مختلفة للاستفادة من هذه الموارد كالتقدم التقني، حيث تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غير أن هذا المعيار لم يلقى أيضا القبول في الأوساط الاقتصادية لصعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل**4** .

1 محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى، المرجع سبق ذكره، ص58

2 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص99

3 محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى، المرجع السابق، ص59

4 محمد عبد العزيز عجمية، و آخرون، المرجع سبق ذكره، ص98

الفرع الثالث : محددات النمو الاقتصادي:

أولا : كمية ونوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن : [1]

عدد السكان ÷ .معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.

لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحدد بعدة عوامل أهمها:

1– مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الأسبوع)

2– كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج؛

– 3 نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال؛

– 4 درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

1 عثمان أبو حرب ، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص34

2 رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009 ، ص49

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها، حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية إلا إذا استغلها الإنسان وهذا يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

ثالثا : تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات و الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم[2] الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي

رابعا : معدل التقدم التقني

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بأن أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار أو استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الإنتاجية أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[3]

خامسا : عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية وثقافية أو اقتصادية، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

سادسا : التخصص والإنتاج الواسع

وهو الذي دعا إليه **"Adam Smit"** في كتابه ثروة الأمم **(1776)** فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج، وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي[4].

---

1 عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، .كلية بغداد، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 ، ص363

2 رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009 ، ص49

3 رنان مختار، المرجع سبق ذكره، ص50

4 فتيحة بناني، المرجع سبق ذكره، ص9

المطلب الثاني: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

الفرع الأول : مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار.

تتمتع الجزائر بكثير المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءات عالية.

كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال العقود السابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.

كما تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل :حجم السوق، البنية التحتية، المحيط النقي، كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي عمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي .[1]

الفرع الثاني : شروط ترقية الاستثمار في الجزائر.

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أنه ترجع عاقبته وأصبح يتجه شيئا فشيئا نحو بر الأمان من خلال سياسية رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد.

وهي تسعى إلى توفير من المناخ الملائم لترقية الاستثمار المحلية والدولية وذلك ب :[2]

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.
- تطهير المحيط البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.
- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبحث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.
- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.

---

1 منصوري الزين، مرجع سابق، ص 146 - 147

2 بديسي فهيمة ,براهمة كنزة, مرجع سابق,ص 69

الفرع الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي:

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها :

- ✓ تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.[1]
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات .
- ✓ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع

من المدخرات.

- ✓ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.[2]
- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الايجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذك من خلال القيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل .

---

1 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص55

2محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص119

مع التوجه لتطوير المشاريع مباشرة فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على تعزيز الامكانيات الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات جديدة أي في أنشطة اقتصادية مختلفة وهو ما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد بالدرجة الأولى، وبناء مؤسسات قائمة وتعزيز قدراتها، كل ذلك يدفع إلى إضافة عنصر المنافسة المتزايدة إلى الاقتصاد، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.[1]

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الانتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.

ويعتبر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الانتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.

الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة، وأيضا توفير الفوائد البيئية والاجتماعية وسيكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية والاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير. [2]

1 .عمر صقر، مرجع سابق، ص50

2رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007 . ،مرجع سابق،ص56

المطلب الثالث : مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر :

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية ، إذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات ، ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بما يلي [1] :

1 . تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة ، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل وإستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عند الالتحاق للعمل بها .

2 . إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية .

3 . قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير إحتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية .

4 . قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية ، يدفع الشركات الوطنية نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها من خلال إكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية .

5 . إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلدان النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها ، وإمكانية إسهام تلك الاستثمارات في علاج الإختلال الهيكلي لاقتصاديات البلدان النامية ، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي

---

1 كريمة قويدي، مرجع سابق، ص 100

ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام الاقتصاديات الحديثة.

6 . سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة ، إذ تؤدي هذه الاستثمارات إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة على شكل ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح تزيد من إمكاناتها على الإنفاق ومن ثم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

7 . دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة،لأن الآثار الأولية على ميزان المدفوعات تكون إيجابية نتيجة زيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) ، فضلاً عن أن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها .

8 . إرتفاع الدخل في الدول المضيفة نتيجة للاستثمارات الأجنبية ، مما يعني وضع الدولة على مسار أعلى للنمو الاقتصادي .

9 . يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري وتوصيل شبكات المياه والكهرباء إلى غيرها من الخدمات ، كما قد يترتب على الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج [1].

10 . يساهم في إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه مما يترتب عليه زيادة القيمة المضافة ورفع معدلات التشغيل في الاقتصاد المضيف .

11 . تضمن صيغة المشاركة للدول المضيفة عدم إنفراد المستثمر الأجنبي بإتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل والإطلاع على القرارات المهمة والمؤثرة التي تتعلق بالإنتاج أو السياسات السعرية وما إلى ذلك ، مما يمكن الدولة من فرض الرقابة على تلك الشركات والحيلولة دون لجوء المستثمر الأجنبي لأساليب لا ترضى عنها ، والوقوف على البيانات الحقيقية عن الدخل الصافي والأرباح كي تتمكن من حساب ما لها وما عليها بصورة عادلة ، أي أنها تخفض من درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترفع درجة الإستقلال .

1 .على جمال، فاطمة حفيظ، مرجع سابق، ص 385

12 . تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تطوير وتنمية القدرات الإنتاجية وزيادة حجمها ، وتعزيز القدرات التساومية والتنافسية في السوق الداخلية والخارجية .

13 . تؤدي إلى زيادة الأرباح والفوائد للأفراد والشركات والتي من شأنها أن تشجع المستثمرين الحاليين إلى توسيع استثماراتهم ، وتحفيز الآخرين إلى الاستثمار ، وهو يمثل هدف رئيس يسعى إليه المستثمر كفرد أو جماعة (شركة) .[1]

14 . تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التعاون مع بعضها في نشاطات مشتركة مثل شراء المواد الخام جماعياً ، والتسويق المشترك ، والتنسيق فيما بينها ، والعمل على دمج بعضها ببعض وإدخال أسلوب المشاركة والتدرج بها حتى تصبح قادرة على مواجهة التحديات وتعزيز قدراتها التنافسية في الم يادين المتوسط والبعيد ، مما يساعد في زيادة رأسمالها ودعم قدراتها .

15 . يساهم في بناء وتنمية مستويات إنتاجية جديدة من حيث الكم والنوع ورفع إنتاجية العمالة الوطنية وتنويع المنتجات ، وإتاحة فرص وبدائل متعددة أمام المستهلك للإختيار بينها.

16 . يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الخبرات الوطنية على عدم الهجرة إلى الخارج بما يوفره من فرص وظروف عمل تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد،مما تعمل على إيقاف إستنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها الدول النامية .[2]

17 . تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة إلى الطاقة الإنتاجية في الدول المضيفة ، فضلاً عن أن جزءاً من أرباح تلك الاستثمارات يُعاد استثمارها ، وتستخدم في توسيع الصناعة المحلية ، ويمثل إضافة جديدة إلى تكوين رأس المال المحلي.

<u>الفرع الثاني</u> : عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن تحديد عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره السلبية على الدول المضيفة بما يأتي:

---

1 مصطفى بابكر :"تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر" ، مصدر سابق ، ص 2-3.

2 د. عصام الدين مصطفى نسيم :"النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو" ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1972 ، ص 103.

1 . لا تلبث الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية حيث أن نشاط الشركات متعددة الجنسية سوف يؤدي إلى زيادة في الواردات للدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات كما أن تلك الشركات سوف تبدأ بتحويل أرباحها إلى الخارج ، فضلاً عن دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ، والدفع مقابل براءات الإختراع والمعونة الفنية ، وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات، والتكاليف غير المباشرة إلى الخارج في حال عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي .[1]

2 . بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية وشبكة إتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية ، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانات ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدول المضيفة حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية ، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى (الشروط التقليدية)، هذه الممارسات تدفع الشركة الأم لإتخاذ إجراءات حمائية .

3 . قد تقع ضغوط أخرى على ميزان مدفوعات الدول المضيفة نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها ، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها ، أو تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية ، وقد يكون الدافع من وراء ذلك هو محاولة تلك الشركات نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل ، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيود مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشدداً في هذا المجال .[2]

4 . أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكنها الحصول على التكنولوجيا دون تكلفة،ذلك كون التكنولوجيا ليست منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة إستخدامها دون مقابل، بل تتطلب إمكانيات

---

1 أمل بنت سيف بن ناصر السلامية :"واقع الاستثمار في سلطنة عمان" ، ورقة عمل مقدمة إلى الأمانة العامة المساعدة للمعلومات / دائرة المعلومات والبحوث ، سلطنة عمان ، 2006 ، ص 9-10

2 د. عليان نذير – منور أوسرير :"حوافز الاستثمار الخاص المباشر" ، بحث منشور في مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد 2 ، 1995 ، ص 98

مادية تتناسب مع جدوى هذه التكن ولوجيا، قد تدفع للشركات الأجنبية مبالغ كبيرة لقاء هذه التكنولوجيا .

5 . لا يمكن النظر للزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة فرض الضرائب والرسوم الجمركية على نشاط هذه الشركات على أنها مكسب صافي ، ففي سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية تلجأ الدول النامية المضَيفة إلى منح مزايا عديدة وتسهيلات وإعفاءات ضريبية ، فضلاً عن تكلفة ضياع موارد محتملة بالإمكان إستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية .[1]

6 . إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية ، مما يؤدي إلى نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة لها ، فالشركات الاستثمارية الأجنبية غالباً ما تنتج سلعاً عالية الجودة وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية ترفيهية تبدد مدخراتهم والمدخرات القومية بشكل عام .

7 . تتسم غالبية البلدان النامية بمصادر خاصة للضغط التضخمي مثل إرتفاع النمو السكاني ، وضعف مرونة الإنتاج كنتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في هذه البلدان بحيث لا يستجيب خاصة في الأجل القصير لزيادة الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المعروض وبالتالي حصول اختناقات ترفع الأسعار بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظراً لوجود سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان ، فضلاً عن عوامل أخرى تؤدي إلى ظهور حالات من التضخم فيها.[2]

8 . تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نسبة التلوث البيئي الذي يحدث نتيجة لأسباب عديدة منها التزايد السكاني ، التقدم الصناعي ، زيادة درجة التقدم التكن ولوجي ، إذ يمكن أن يكون هذا الاستثمار ذو آثار سلبية على البيئة كونه يتركز في النشاطات التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة التلوث مثل الصناعات الاستخراجية والتعدينية والغاز الطبيعي ، والصناعات البتروكيماوية وصناعة الأسمنت

---

1 د. نزيه عبدالمقصود مبروك :"الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية" ، مصدر سابق ، ص 48

2 شريف حسن قاسم :"دور رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية في مصر خلال 1952-1977" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم والسياسة ، جامعة القاهرة ، 1979 ، ص 181 .

والأسمدة بدلاً من توطنها في دولها ، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية .

9 . تمتلك مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قدرات مالية وتنظيمية وربما سياسية عالية ، مما يمكنها من السيطرة على إقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر من الربح ، وهذه السيطرة الاقتصادية قد تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في إتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ، أي أن هذه الشركات لا تُحدث التغييرات الهيكلية المنشودة في البلدان النامية ، كونها تعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى ، وبالتالي هي تحول شكل الاستعمار الذي إعتادت عليه من استعمار سياسي أو مالي إلى استعمار عن طريق إقامة فروع للشركات عابرة للقارات تقوم باستغلال وتحويل الأرباح التي تحققها من البلدان النامية للدولة الأم .[1]

10 . يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى منافسة الصناعات المحلية التي هي في مركز تنافسي ضعيف مما قد ينتج عنه كساد أو إنهيار الصناعة الوطنية الناشئة أو صغيرة الحجم.

11 . من الملاحظ في أغلب الأحيان أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية و إنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسة لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لا مركزي فضلاً عن ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلدان النامية مما يؤدي إلى حرمان البلدان المضيفة للكثير من التكنولوجيا والخبرات الحديثة التي يمكن الحصول عليها من طريق آخر وبالتالي إضاعة الوقت والجهد في ذلك .

12 . في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً ملحوظاً في مجال تدريب العمالة المحلية بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستعمالها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال .[2]

---

1 حامد عبدالمجيد دراز :"السياسات المالية" ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، 2000 ، ص 220.

2 د. خالد سعد زغلول :"الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الإقتصادي في مصر" ، مصدر سابق ، ص 167

13 . الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية التي تتميز بالكثافة الرأسمالية التي تستخدمها فروع الشركات قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلدان النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة ، خاصة إذا لم يتم تطويع مثل هذه التكن ولوجيا لتتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية إلا في حالات قليلة .

14 . قد لا توجه الشركات استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بالشكل الذي يسهم في علاج تلك الإختلالات بإستعمال التكنولوجيا الحديثة ، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول حيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية وآخر متخلف تكن ولوجياً ويضم الشركات الوطنية .[1]

كما أن استثمارات الشركات الأجنبية قد تتوجه نحو الصناعات الإستخراجية من أجل إستغلال الموارد الطبيعية للبلدان النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلدان وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية ، وقد لا تلتزم بعض هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية .[2]

من خلال الاستعراض السابق لمزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة والانتقادات الموجهة إليها نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الوسائل التي تمكن الدول النامية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة وتحسين ميزان مدفوعاتها إلا أنه ليس أفضلها بإعتباره مُكلف وقد يتسبب في سيطرة المستثمر الأجنبي على أسواق ومقدرات الدول النامية المضَيفة له،وهذا لا يعني الإبتعاد عنها بل من الممكن الاستفادة من مزاياها من خلال قيام الدول النامية المضَيفة لها بسن قوانين وتشريعات تنظم العلاقة مع تلك الاستثمارات وتحمي بها مصالح الشعب ومقدراته ، كما تستطيع الحصول على المكاسب المرجوة من خلال شروط التفاوض والتعاقد مع الشركات الراغبة في الاستثمار عن طريق ترجيح مصلحة البلد ومستقبله والحفاظ عليها ، وعدم التفريط بها عند إبرام الإتفاقيات.

---

1 محمد محمد سيد أحمد عامر :"البديل الشرعي لمصادر التمويل الدولي المعاصرة في العالم الإسلامي" ، بدون دار نشر،1999، ص 166

2 المصدر السابق ،ص 166

خاتمة الفصل الثاني

لقد حاولنا في هذا الفصل حصر سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر المنتهجة لأجل جذبه إضافة إلى الحوافز و الضمانات على إستثمار أمواله في دولة ما عن غيرها من الدول في العالم إضافة إلى ظروف الإستثمار و طبيعة المخاطر الواجب توقعها و التحضير لمواجهتها حيث توصلنا في النهاية إلى النتائج :

– لا ينبغي الاستعانة بهدف الاستقرار الاقتصادي المستدام، والنمو الذي يقتسم ثماره الجميع حيث أن زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي هو أمر مطلوب من أجل زيادة حجم النتائج الاقتصادية، وضمان حصول كلّ الجزائريين على نصيب عادل منها.

– إن تحقيق النمو المفرد وخفض عجز الميزانية العامة والميزان التجاري هما حجز الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل، وقد كان أداء الاقتصاد الجزائري جيدا من هذين المجالين على مدار العقد الماضي، رغم ظروف عدم اليقين التي كانت سائدة في معظم الأحيان على المستوى العالمي.

– إستفادت الجزائر كثيرا من قطاع النفط والغاز، لكن درجة اعتمادها على هذا القطاع في الواقع تكاد تكون منقطعة النظير، في حين أّنه لا يوفر فرص عمل إلا نسبة 2% تقريبا من القوى العاملة.

– تمكنت الجزائر من وضع قانون استثمار مشجع للاستثمار ومحفز له ويضمن حماية المستثمرين الأجانب، لكن اتسم هذا بالتناقص في المزايا التي يمنحها، وهو الأمر الذي ينفر المستثمرين الأجانب فمن جهة يضمن لهم الحماية من المصادرة والتأميم ومن جهة أخرى يحدد ملكيتهم بأقل من الأجانب فمن جهة يضمن لهم الحماية من المصادرة والتأميم ، ومن جهة أخرى يحدد ملكيتهم بأقل من الملكية الدولة في المشروع هما يفرز لديهم الشك في مصداقية الضمان الذي يمنحه هذا القانون.

–رغم سخاء قانون الاستثمار الجزائري بالحوافز والإعفاءات الضريبية إلا آنه لا يجدي نفعا للمستثمرين الأجانب في ظلّ تدني البنية التحتية ونفسي الفساد والبيروقراطية، فمناخ الاستثمار لا يمكن أن يكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا إذا توافرت فيه جميع مكوناته الأساسية وفي وضعية سليمة، حيث تحمل مكونات بالتكامل فيما بينها.

الخـاتمـة

بعد دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الإقتصادي المطبق استطعنا استخلاص أنّه على قدر كبير من الأهمية ،حيث يرتبط مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية، والتي لطالما كانت محل اهتمام الاقتصاديات النامية، وبذلك يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتحقيقها من خلال ما يوفر للاقتصاد من عوائد و تحويلات، وتزويد السوق المحلي بمنتوجات عديدة وذات طابع جديد تغطي الطلب المحلي دون الحاجة إلى الاستيراد. ومن هنا تظهر أهمية سياسات الاستثمار وضرورة الاهتمام بالمناخ الاستثماري وتطويره خاصة بالنسبة للاقتصاد الجزائري حتى يصبح قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليه من خلال تعظيم المجهودات والإصلاحات الكفيلة بتوسيعه بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو وخصوصا أن الجزائر تعتبر ضعيفة جدا في مجال الاستثمار الأجنبي رغم الجهود التي تبذلها مما يدلّ على ضرورة الاهتمام أكثر في هذا المجال.

وقد انتهت الدراسة بالتوصل إلى نتائج واقتراح توصيات تمت صياغتها كما يلي:

أولا :نتائج الدراسة.

–تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خطوة هامة بالنسبة للدول التي تتسابق نحو الإنفتاح على الاقتصاد العالمي.

– تسعى معظم دول العالم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة أكثر ما يمكن من إيجابياته، فتعمل على تهيئة مناخ استثماري فعال جاذب للاستثمار، ومطابق للمقاييس والمؤشرات الدولية، ويتم تحديد نجاعة هذا المناخ من خلال المؤشرات تصدرها المنظمات العالمية مثل المنظمة العربية لضمان الاستثمار، ومؤتمر الأمم المّتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي.

– يعكس المناخ الاستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة منها، وكلما كان هذا المناخ متكاملا وتتوفر فيه جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوينه وبصفة متطورة وكلما كان مطابقا للمقاييس الدولية كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات استثمارية أكثر.

الخـاتمـة

– تعتبر سياسات الاستثمار من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر في تنظيمها وضبطها حرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري، حيث أن هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلائم مع التطورات و الوضع الداخلي للدولة والوضع الخارجي المحيط بها ، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم.

–تتبع الدول العربية سياسية الباب المفتوح وتسعى إلى التحرر والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرير القيود المفروضة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر،رغبة منها في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لمساعدتها في تمويل اقتصادها والاستفادة من الخبرات والتقنيات المتضررة التي تأتي مع مشاريع المستثمرين الأجانب.

–عملت الحكومة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشر الاقتصاد الكّلي، وساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أّنها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا، وبالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الاستثماري.

–إن القانون الجديد لتطوير الاستثمار في الجزائر لسنة 2001 ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولكن نجد هؤلاء يستفيدون أكثر من المحليين، لأّنهم يتوّفرون على مؤهلات تقنية ومالية هائلة مكتسبة من قبل، كما أن هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر إذا كانت هناك ضغوطا ضريبة تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة.

–تعاني الجزائر من بيروقراطية إدارة ومالية تؤثر سلبا في تنفيذ القوانين، وترفع من كلفة تنفيذها الأمر الذي لا يشجع رأس المال الأجنبي على المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية لكلّ من البلدين.

ثانيا :التوصيات المقترحة.

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا، تمكننا من اقتراح جملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

-ضرورة الوقوف على القانون الاستثماري القائم في الجزائر، بالمتابعة والتدقيق الدائم لضمان مواكبته لمقاييس المناخ الاستثماري العالمي.

-يجب تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في كافة المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولاسيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية.

-على الجزائر تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات وإصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر والعمل على محاربة الفساد بشتى أنواعه.

-من المهم وجود مؤسسات وطنية ودولية تتخصص في دراسة مناخ الاستثماري وتقييمه وتحليله وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الاختلافات التي يمكن إيجادها فيه.

-التحديث الدوري للبيانات ومراعاة نوعيتها ومصداقيتها حتى تكون مرجعا أساسيا لأصحاب القرار والباحثين، وتساهم في تحسين صورة الجزائر كحدود مستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: آفاق الدراسة.

نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

-دراسة العلاقة بين المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-متطلبات تحسين مناخ الاستثماري في الجزائر.

-دراسة مقارنة بين مؤشرات العربية لجذب الاستثمار ومؤشرات الاقتصاد الكّلي الجزائري.

-دراسة أثر البنيّ التحتية للجزائر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الـــمراجـــع

المراجع باللغة العربية

أولا الكتب :

1 أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1993

2 أسامة كردي، **آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية**، الطبعة الأولى، بيروت،مركز الدراسات العربي الأوربي،2001

3 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية–اجتماعيا ،ثقافيا،اقتصاديا،سياسيا،إداريا ، بشريا**،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،2009

4 رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر**، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة،2007

5 عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، الطبعة الأولى، مصر، دار الجامعة الجديدة،2001

6 عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية**، مصر، مؤسسة شباب الجامعة،1989

7 موسى بودهان، **القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها**، الجزائر، دار مدني،2006

8 عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات في الكويز)**، الدار الجامعية، مصر،2006

9 نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر،2007

10 عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية) دراسة تحليلية تقييميه(**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

11 ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، طبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

12 نشأت على عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر،2012

13 عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشاعة الفنية، مصر، 1998.

14 مراد محمودي، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

15 أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر،2005

16 غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل، الأردن،2006

17 عفيفي صديق محمد، **التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد**، طبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر،2010

18 فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000

19 قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة، الأردن،2009

<u>ثانيا : الأطروحات و المذكرات</u>

1 صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2006

2 بلال بوجمعة ، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007

3 رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس–الجزائر – المغرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008

4 زياد محمد أبو ليلي ، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن ،2003

5 فيصل حبيب حافظ ، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005

ثالثا : الملتقيات و المؤتمرات

1 محمد قويدري، **أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي**، مداخله مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجيد" جامعة البليدة 23-22 أفريل، الجزائر.

2 عبد المجيد أونيس، **مناخ الاستثمار، مداخله مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول:« المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجيد**»الجزائر -جامعة البليدة يومي 22-23 أفريل ،2003.

رابعا : القوانين و المراسيم

1 قانون رقم 277/63المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية رقم 1993/63

2 قانون الاستثمار رقم 284/66 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 180

3 قانون رقم 13/82 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35

4 قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39

5 الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية العدد 2001/47

الـفهـرس

المقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	05
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	06
المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه	13
المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر	22
المبحث الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر – دوافع، نظريات و إنعكاسه	30
المطلب الأول :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الثاني :جدوى الاستثمار الأجنبي المباشرو نظريات المفسرة له.	32
المطلب الثالث : إنعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.	39
خلاصة الفصل الأول	46
الفصل الثاني إستراتيجية الإستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الإقتصادي في الجزائر	47
المبحث الأول : سياسة الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر	48
المطلب الأول :تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الثاني : ضمانات و أشكال الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر	55
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	60

المبحث الثاني : علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي 63

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي 63

المطلب الثاني: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية 69

المطلب الثالث : مزايا و عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر 72

خاتمة الفصل الثاني 79

الخـاتمـة 80